مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 10- العدد: (01) / (2021)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي

–دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر–

The reality of the Islamic financial institutions system in light of the development of the Takaful insurance market

-Case Study of Saudi Arabia, Jordan and Algeria-

أ/ الياس بدوي[1]، د/ جوادي سميرة[2](*)

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر bedoui.ilyess@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر s.djouadi24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/29 . تاريخ القبول: 2021/07/06 . تاريخ النشر: 2021/07/18 .

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع التأمين التكافلي الذي يعد أحد الركائز الأساسية في الصناعة المالية الإسلامية وملازما لها في كثير من المجالات، وقد عرف التأمين التكافلي نموا متسارعا وانتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي عرفت تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة قصيرة مقارنة بنمو صناعة التأمين التقليدي، إلا انه بالرغم من ذلك لا تزال الأرقام المسجلة لا تعكس القدرات الحقيقية الممكن انجازها وهذا راجع للعديد من الأسباب من أبرزها القيود القانونية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التأمين التكافلي، التمويل الإسلامي، الاشتراك، القسط.

Abstract:

This study deals with the issue of takaful insurance, one of the basic pillars in the Islamic financial industry and is inherent to it in many fields. However, the recorded numbers still do not reflect the real capabilities that can be achieved, and this is due to many reasons, the most prominent of which are legal and legislative restrictions.

Key word: Insurance, Takaful Insurance, Islamic Finance, Souscription, Prime d'assurance.

JEL code: D22, C21, G 22

(*) المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تشير الإحصائيات إلى أن عدد شركات التأمين التكافلي بلغ 353 شركة سنة 2019 منتشرة في أنحاء العالم مقارنة بـ 220 شركة تكافل سنة 2015، وقد حققت صناعة التأمين التكافلي على المستوى الدولي نموا فيما يتعلق بالاشتراكات، حيث نمت في سنة 2016 بمعدل 12.5% مقارنة بسنة 2015.

وقد مرت صناعة التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأت أول شركة تأمين تكافلي في السودان والتي قام بتأسيسها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل التأمين على ممتلكاته بناء على فتوى هيئة الرقابة الشرعية سنة 1979، ومن ثم انتشرت صناعة التأمين التكافلي إلى بقية الدول العربية والأسواق العالمية، حيث جذب هذا النظام شركات عالمية كبرى إلى تأسيس شركات تأمين تكافلي مثل شركة (AIG) المنتشرة عالميا وشركة إعادة التأمين العالمية (RE-SWISS) (أسامة، 2014، صفحة 42) ويمكن أن نبرز أهم محطات تطور صناعة التأمين التكافلي في النقاط التالية:

- سنة 1979: تأسيس شركة التأمين الإسلامية السودانية وفي نفس السنة ظهرت الشركة الإسلامية العربية للتأمين" إياك " في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
- سنة 1984: ظهرت شركة التكافل الماليزية التي أنشئها البنك الإسلامي الماليزي.
- سنة 1992: ظهرت في البحرين شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي كان لبنك البحرين الإسلامي دورا مهما في إنشائها، واستثمار أموالها (ذهبية و فروخي ، 2015، صفحة 68)؛
- سنة 2006: سن مجموعة من الإجراءات والقوانين الجديدة فيما يخص صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين؛
- سنة 2009: تأسيس شركة السلام للتأمين التكافلي في بريطانيا؛
- سنة 2009: ماليزيا تصدر معيار (IFSB-8) الخاص بالتحكيم على التكافل والمعيار (IFSB-10) الخاص بتحكيم مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- سنة 2010: إصدار المعيار (IFSB-11) الخاص بالملاءة المالية لشركات التكافل؛
- سنة 2011: صدور معيار التكافل رقم 26 (AAOIFI) (حجيلة، 2015، صفحة 271)؛
- سنة2014: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي (216) شركة تأمين مباشر وإعادة تأمين موزعة عبر العالم، (9) منها في شمال إفريقيا؛
- سنة 2016: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 308 شركة معظمها شركات تأمين مباشر

❖ **اشكالية الدراسة:**

بدأت صناعة التأمين التكافلي في ترسيخ مفهومها مما ساعد على قيام شركات إعادة التأمين التكافلي وذلك لاستكمال نظام التأمين التكافلي بمختلف مؤسساته ومنتجاته، وهو محور دراستنا من خلال معرفة:

ما مدى تطور وانتشار صناعة التأمين التكافلي في بعض الدول العربية؟

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على هذا التساؤل من خلال استعراض واقع وتطور سوق التامين التكافلي في كل من المملكة العربية السعودية والأردن كدول رائدة في هذا المجال، مع تسليط الضوء على تجربة التأمين التكافلي في الجزائر كتجربة حديثة وناشئة.

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة (ايمان و مقيمح، 2019) بعنوان: واقع وافاق التأمين التكافلي في الجزائر –محاكاة تجارب عالمية–

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التأمين التكافلي في الجزائر وافاق تطويره باعتباره من أهم المكونات التي يقوم عليها النظام المالي، حيث تم التوصل الى أن جهود الجزائر في صناعة التأمين التكافلي قائمة لكنها تبقى ضعيفة ومتأخرة بشوط كبير مقارنة مع بقية الدول سواء العربية او غيرها، والذي يظهر من خلال وجود شركة واحدة فقط تعمل في مجال التأمين التكافلي وهي شركة " سلامة للتأمينات" في ظل غياب قوانين منظمة خاصة بصناعة التأمين التكافلي.

2.2 دراسة (معمر، 2012/2011) بعنوان: نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق–دراسة بعض التجارب الدولية–

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة التأمين التكافلي باعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التقليدي وعرض النجاحات التي حققتها هذه الصناعة، حيث توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من وجود عقبات قانونية وإدارية إلا أن دولة السودان قطعت شوطا كبيرا في تطوير صناعة التأمين التكافلي بما يشمل ذلك من إصدار القوانين ومراجعة عقود التأسيس والنظم الأساسية وإزالة الأحكام الشرعية المخالفة، أما بالنسبة لماليزيا فيشهد نظام التأمين التكافلي تصاعدا مستمرا من خلال تشجيع الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي بعقد مؤتمرات علمية وعالمية سنوية يتم فيها البحث عن سبل تطوير التكافل وأداء الموظفين العاملين فيها، ودراسة أهم العقبات التي تواجهها في الوقت الحاضر، وتعتبر ماليزيا اليوم من الدول المتقدمة والفعالة في مجال صناعة التكافل في العالم الإسلامي التي يحتذى به، إلا انه بالنسبة للجزائر فان نظام التأمين هو نظام يسير كلية وفق النمط التقليدي حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة من أهم خصائصها ضعف الانتشار، وتتميز منتجاتها بتنوع مقبول وتعاني صعوبات نابعة في مجملها من طبيعة النظام المالي المسير وفق النمط التقليدي، وتعد تجربة شركة سلامة للتأمين في طرح منتجات التأمين التكافلي في سوق الجزائرية اللبنة الأولى للتأسيس لهذا النظام في الجزائر.

3. تشخيص وضعية سوق التأمين التكافلي على المستوى العالمي

تشير الإحصائيات إلى أن عدد شركات التأمين التكافلي بلغ 353 شركة سنة 2019 منتشرة في أنحاء العالم مقارنة بـ 220 شركة تكافل سنة 2015، ، وقد انخفض نمو صناعة التأمين التكافلي ب 1.1% حيث سجلت سنة 2018 نسبة 3.4% مقارنة بـ 4.3 % سنة 2017 ، الا انها سجلت على المستوى الدولي نموا فيما يتعلق بالاشتراكات، حيث نمت في سنة 2016 بمعدل 12.5% مقارنة بسنة 2015، في حين كان النمو في أقساط التأمين التقليدي لا يتجاوز 4%، إلا أن حجم هذه الاشتراكات لا يزال صغيرا ولا يتجاوز 25 مليار دولار، كما أن صناعة التأمين التكافلي لا تزال أصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول بنسبة 2%.

1.3 نمو مساهمات شركات التأمين التكافلي على المستوى العالمي

لقد شهد سوق التأمين التكافلي في العالم نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005–2018 فبعد أن كان إجمالي الأقساط لا يتجاوز 2.5 مليار دولار سنة 2005، ارتفع إلى 14.9 و18.5 مليار دولار سنتي 2015 و2016 على الترتيب في حين بلغ 19 و21 مليار دولار سنتي 2017 و2018 على الترتيب، ويتوقع أن تصل قيمة السوق إلى 44 مليار دولار بحلول سنة 2024 (http://www.imarcgroup.com).

وقد ساهمت في هذا النمو مجموعة من العوامل من أهمها (جهاد، 2015، صفحة 21):

- النمو المتزايد في قطاع المصرفية الإسلامية وتجدد الأزمات في النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تحول الشركات للتعامل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية؛
- زيادة عدد البنوك الإسلامية ونجاحها أدى لتوسع تمويلاتها وزيادة الطلب على قروضها ما يستوجب تغطية المخاطر التمويل التي تعترضها من خلال اللجوء لشركات التأمين التكافلي؛

- المبادئ التي يقوم عليها نظام التأمين التكافلي كالمشاركة في الإدارة والأرباح، توزيع الفائض التأميني واستثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية ساهمت في زيادة الإقبال علية؛
- توجه العديد من الدول العربية والإسلامية لخصخصة شركات التأمين والرغبة في التخلي عن أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي لتخفيف العبء الحكومي، وفرض إلزامية بعض أنواع التأمين كالتأمين التكافلي الطبي، تأمين الحريق وتأمينات المسؤولية المهنية؛
- تجاوز عدد السكان المسلمين 1.6 مليار مسلم أي ما يفوق 20% من عدد سكان العالم وتركزه بدرجة أكبر في مصر، ماليزيا واندونيسيا، وتوقع وصولهم إلى 2.2 مليار بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى تواجد الجاليات العربية والمسلمة في الدول الغربية مما يعظم من فرص تسويق منتجات التأمين التكافلي، مع تزايد الوعي والإدراك بأهمية التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التقليدي والمترجم بزيادة الطلب عليه؛

الجدول 1: مساهمات التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2018 (الوحدة: مليار دولار)

المجموع	افريقيا	MENA	دول الخليج	اسيا	مناطق اخرى
27.07	0.55	11.36	11.70	3.02	0.44

Source: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020. p:12

*لأغراض التصنيف الإقليمي تم تضمين إيران في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، وإدراج تركيا ضمن "دول أخرى"

وتستحوذ منطقة الخليج العربي على ما يقارب 43% من إجمالي مساهمات التأمين التكافلي عالمياً، والتي بلغ حجمها سنة 2018 ما يقارب 11.70 مليار دولار، في حين جاءت منطقة شرق آسيا في المركز الثاني بحصة 42%، أي 11.36 مليار دولار ثم دول جنوب شرق اسيا بـ 3.02 مليار دولار بنسبة 11.2 %، وقارة أفريقيا بحصة 2.03 % بـ 0.55 مليار دولار

والجدول رقم 2 يبين التطور الملحوظ في عدد شركات التأمين التكافلي والمنتشرة حول العالم

الجدول رقم 2: نمو عدد شركات التأمين التكافلي الناشطة في العالم

السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2019
عدد الشركات	173	195	200	206	216	220	278	305	353

المصدر :دليل شركات التأمين الإسلامي، النشرات الصحفية، متاح على الموقع: http://www.takaful-re.ae/ar/press.php

وتقدم الأشكال 1 و2 توضيحا حول نمو مساهمات صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم حسب المناطق الرئيسية وأبرز الدول التي تنشط بها صناعة التأمين التكافلي.

الشكل 1: نمو مساهمات التأمين التكافلي العالمية للفترة 2013-2018

(الوحدة: مليون دولار)

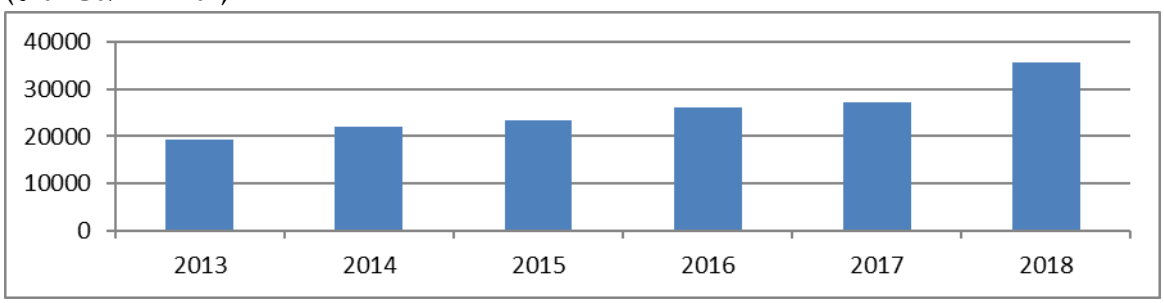

Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020

الشكل 2: إجمالي مساهمات التكافل حسب المناطق الرئيسية (الوحدة: مليون دولار)

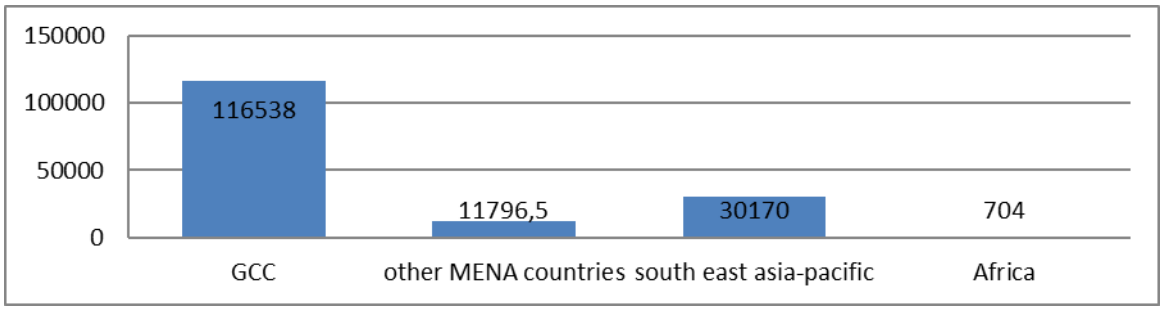

2020**Source**: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT

وتجدر الإشارة إلى أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي سجلت انخفاض في سنتي 2016 و2018 بسبب تراجع مساهمات المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر سوق في المنطقة والتي سجلت انخفاض ب 2.8٪ مقارنة بانخفاض بـ 1.1 ٪ سنة 2017، هذا الانخفاض ناتج اساسا عن عدم القدرة على اتخاذ تدابير تصحيحية في التسعير وكذلك تقديم خصومات أعلى

الا انها خلال سنة 2016 حققت مساهمات تقديرية بلغت 12.57 مليار دولار أمريكي، بنمو تقريبي قدره 7.4٪، وهو أبطأ من معدل 21٪ المسجل سنة 2015. حيث سجلت المملكة العربية السعودية مساهمات بلغت 9.9 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بزيادة قدرها 2.1 ٪ مقارنة بـ 19.7 ٪ في العام السابق. وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA).

من جهة اخرى حافظ سوق الامارات –ثاني سوق في المنطقة بحصة ٪ 10.03– على نموه محققا 1.2 مليار دولار مع تراجع مبيعات شركات التأمين التقليدية، حيث ارتفعت قيمة شركات التأمين التكافلي الى 21.9 مليار درهم سنة 2018 بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها وتمكنها من تغطية التأمين الصحي.

في حين ان الاسواق الاربعة المتبقية والتي تحوز على نسبة 8.5٪ (قطر 2.8٪– الكويت ٪ 2.7– البحرين 1.8٪ – عمان ٪ 1.2) كان نمو مساهماتها ايجابيا باستثناء الكويت التي حققت تراجعا ب٪ 2.4، حيث سجلت البحرين نموا بـ ٪ 22 محققة 173 مليون دولار لتليها عمان بـ 13٪ ما يعادل 139.3 مليون دولار وقطر بـ 2.3٪.

من جهة أخرى وعلى النقيض من دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تهيمن الشركات العائلية على صناعة التكافل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (التي تضم بشكل رئيسي ماليزيا، إندونيسيا وبروناي)، وتُعزى أكثر من 70٪ من المساهمات المكتتبة في المنطقة والتي بلغت 2.82 مليار دولار إلى أعمال التكافل العائلية بنسبة 36.5٪ من حصة السوق العالمية للتكافل وتتصدر ماليزيا سوق التكافل في المنطقة بإجمالي مساهمات يبلغ 1798 مليون دولار، تدعمها عوامل هيكلية مواتية مثل القوانين القوية والدعم الحكومي. وسجلت إندونيسيا – ثاني أكبر سوق للتكافل في المنطقة– مساهمات تقدر بنحو 915 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو تقريبي بلغ 14.2٪ سنة 2016، وهو أبطأ من نمو التأمين التقليدي، الذي سجل معدل نمو بلغ 23.7 ٪ في نفس الفترة، ويرجع سبب نمو أعمال التكافل العائلي –كنشاط تجاري جديد– إلى حد كبير إلى السياسات ذات المدى الجماعي.

ويظهر جليا مما سبق المكانة التي أصبحت تبوؤها صناعة التأمين التكافلي حول العالم مع زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، إلا أن الأرقام المسجلة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية والمكانة التي من الممكن أن تتمتع بها هذه الصناعة، وبالتالي يجب بذل جهود أكبر من قبل الهيئات الدولية والدول الرائدة في مجال التكافل لتعزيز التشريعات والقوانين التي من شأنها ضمان النمو والتطور لصناعة التأمين التكافلي.

4. تحليل وضعية سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نموا مطردا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد شركات التامين العاملة في سوق التأمين السعودي 30 شركة، كما بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة إلى 38.8 مليار ريال بنسبة 1 % (مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير 56، 2020). ويعزى التطور المستمر في قطاع التأمين السعودي إلى جملة الإجراءات التصحيحية المنتهجة منذ سنة 2013 والتي شملت تعزيز الاحتياطات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، وترجع الزيادة في الطلب على التأمين إلى انتهاج إلزامية التأمين الصحي وتأمين السيارات إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المساعدة، كما استحدثت منتجات جديدة كتغطية أخطار الطائرات (الدرونز).

الجدول رقم 3: إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين السعودي (الوحدة: مليون ريال)

نوع النشاط	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التأمين الصحي	12,8950	15,7205	18,9668	18,6303	19,0355	19.8834	22.4749	22.8368
التأمين العام	11,5000	13,8574	16,4938	17,1737	16,3274	14.0284	14.2807	14.6783
تأمين الحماية والادخار	844.5	904.4	1,0357	1,0514	1,1403	1.1027	1.1349	1.2636
المجموع	25,2395	30,4822	36,4963	36,8554	36,5032	35.0145	37.8905	38.7787

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2013-2020، مؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa/ar-sa/

وقد ارتفعت أقساط التأمين المكتتب بها في سوق التأمين السعودي بنسبة 2.3 % سنة 2020 لتصل إلى 38.78 مليار ريال مقابل 37.89 مليار ريال في سنة 2017 ، بينما لم تكن تتجاوز سنة 2010 ما قيمته 16.4 مليار ريال، وقد حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين في سنة 2020 ، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لتصل إلى 58.9 % سنة ، حيث ارتفعت قيمته الى 22.84 مليار ريال بينما لم يكن يتجاوز 12.9 مليار ريال سنة 2013، بينما ارتفعت بشكل طفيف حصة التأمين العام في قطاع التأمين إلى 37.9 % مع الاشارة الى انه لم يكن يتجاوز 9 مليار ريال سنة 2012.

أما نشاط تأمين الحماية والادخار فحافظ على مرتبته من حيث كونه اقل أنشطة التأمين حجما حيث بلغت أقساط تأمين الحماية والادخار 1.26 مليار ريال بنسبة 3.3% سنة 2020.

1.4 عمق سوق التأمين في المملكة العربية السعودية

يعرف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعرف عمق التأمين غير النفطي بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي غير النفطي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم 3.

الشكل رقم 3: عمق سوق التأمين في السعودية

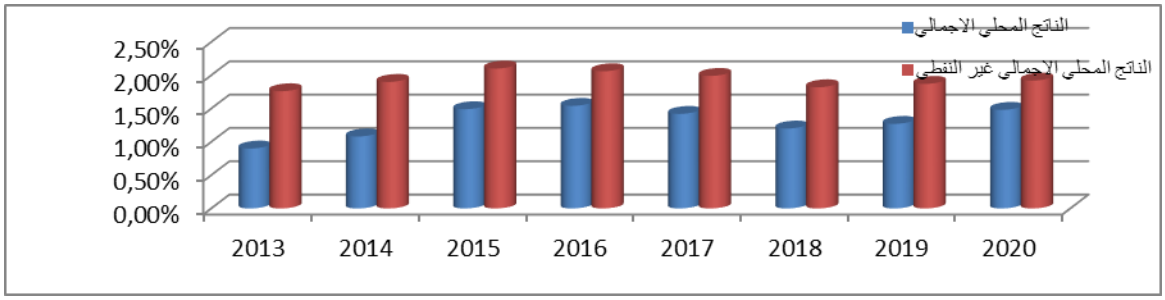

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2010-2017، مؤسسة النقد العربي السعودي (http://www.sama.gov.sa/ar-sa/)

وقد شهد عمق التأمين خلال الخمس سنوات الأخيرة تراجع بـ 0.13% في معدل النمو السنوي المركب بنسبة. أما سنة 2020 فقد شهد عمق التأمين ارتفاعا ليبلغ 1.48% مقابل 1.28% في سنة 2019، نظرا لارتفاع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. بينما بلغ عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1.92% في سنة 2017 مقابل 1.87 % لسنة 2019.

2.4 كثافة سوق التامين السعودي

تعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان)، وتتضح كثافة التأمين فيما يخص فروع التأمين في المملكة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: كثافة سوق التأمين السعودي

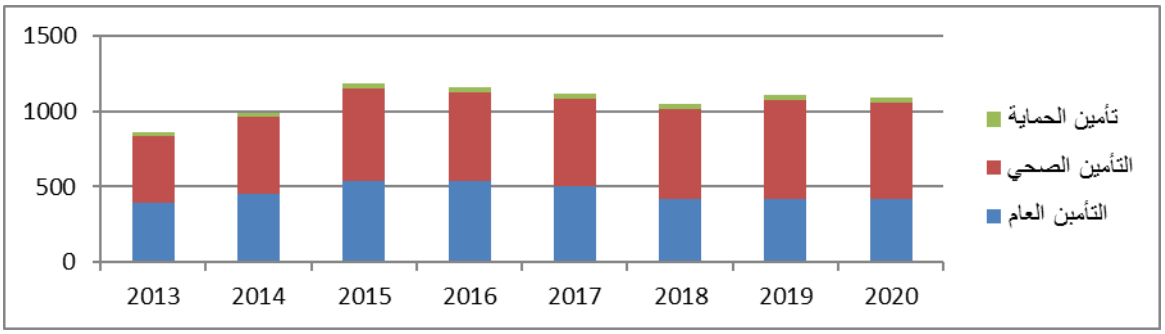

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2010-2017، مؤسسة النقد العربي السعودي (/http://www.sama.gov.sa/ar-sa)

وتجدر الإشارة إلى أن كثافة التأمين انخفضت من 1107 ريال للفرد في سنة 2019 1095 ريال للفرد سنة 2020 بنسبة انخفاض1.1%، بينما لم تكن تتجاوز 604 ريال للفرد خلال سنة 2010، وارتفع مستوى إنفاق الفرد على الخدمات التأمينية بزيادة سنوية متوسطة بلغت 8% خلال الفترة 2013-2017 بنسبة ارتفاع اقل مقارنة بزيادة سنوية متوسطة بلغت 11% خلال الفترة 2009-2013. هذا وقد ظلت نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار عند مستوى منخفض بوجه عام مقارنة بالتأمين العام والتأمين الصحي حيث بلغت تلك النسبة 35 ريال للفرد.

ويعد الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية ونظام الحوكمة المعمول به من ابرز العوامل التي ساهمت في النمو والتطور واستمرارية شركات التأمين التكافلي العاملة في قطاع التأمين السعودي، حيث ساهمت هذه اللوائح في زيادة درجة الشفافية والإفصاح خاصة ما تعلق بالتقارير المالية والمعلومات المقدمة من طرف مجالس إدارة شركات التأمين إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، مما ساعد أيضا شركات التكافل على تعزيز وضعها التنافسي سواء في بيئة أعمال مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى العالمي وهو ما يظهر جليا في نسبة استحواذ سوق التأمين التكافلي السعودي بإجمالي مساهمات ما يقارب 10 مليار دولار.

كما عمل نظام الحوكمة في شركات التأمين التكافلي في السعودية دورا مهما في تخفيض المخاطر خاصة ما تعلق منها بالفساد المالي والإداري، وجعل قطاع التأمين السعودي أرضية خصبة لجذب رؤوس الأموال الضخمة ورفع مستوى أداء الشركات، مع حرص الشركات المستمر على تطبيق وتطوير نظم الحوكمة بها مع الحرص ضمان وجود الخبرة والمؤهلات خاصة لدى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة لما لهم من تأثير كبير وقوي على الأداء العام للشركات مع تفعيل وتعزيز الإفصاح عن طبيعة قواعد الحوكمة المطبقة. كما شجع البنك المركزي الشركات على تبني أحدث الأساليب التقنية في عملياتها والخدمات المقدمة للعملاء، ما انعكس على رقمنة معظم الإجراءات في قطاع التأمين، للعملاء ابتداءً من عملية البيع، وحتى تقديم ومتابعة المطالبات بالإضافة إلى ما يتعلق بمباشرة الحوادث، وذلك في سبيل تحسين الجودة وزيادة رضا المستفيدين.

5. تجربة صناعة التأمين التكافلي في الأردن

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في الأردن 24 شركة سنة 2019، من ضمنها شركة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة، 08 شركات مجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة، و15 شركة مجازة لممارسة نوعي أعمال التأمين معا، ومن بين هذه الأخيرة شركتين تمارسان أعمال التأمين التكافلي (شركة التأمين الإسلامية المحدودة تأسست سنة 1996 – الشركة الأولى للتأمين تأسست سنة 2008) إضافة إلى فرع شركة تأمين أجنبية واحدة (الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة– ميتلافاليكو).

ويلاحظ بشكل عام ارتفاع نسب النمو التأمين التكافلي بنسب تفوق نمو التأمين التقليدي، علما بأن إجمالي أقساط التأمين التكافلي تشكل 11.5% من إجمالي الأقساط المكتتبة داخل الأردن لسنة 2019.

الشكل 5: نمو إجمالي أقساط التأمين التكافلي في الأردن للفترة 2013–2019 **%**

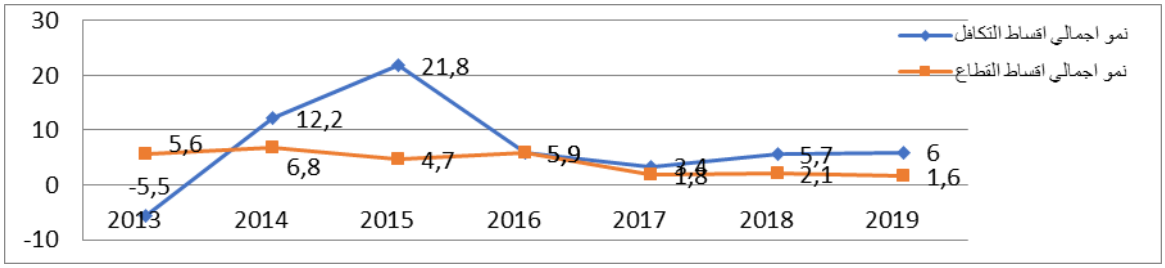

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنوات 2013–2019، وزارة الصناعة والتجارة والتموين– إدارة التأمين

الشكل 6: تطور أقساط التأمين التكافلي للفترة 2013–2019

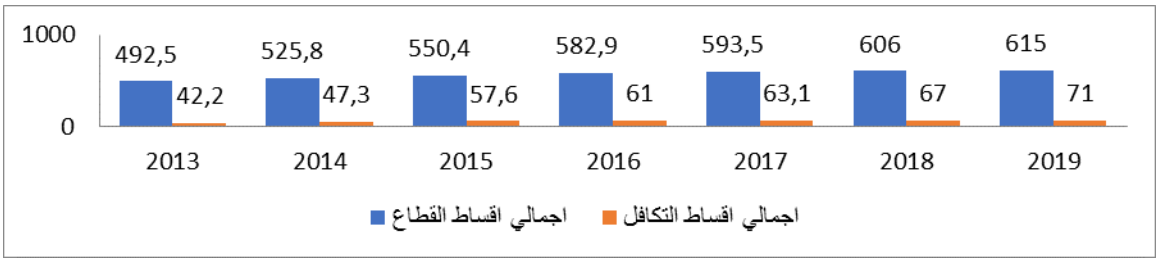

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنة 2019، وزارة الصناعة والتجارة والتموين– إدارة التأمين

وقد بلغ حجم مساهمات شركتي التكافل 70 مليون دينار أردني وفي المقابل بلغ حجم التعويضات المدفوعة ما يعادل 49 مليون دينار أردني. وتجدر الإشارة إلى أن التأمين التكافلي بالأردن تواجهه العديد من التحديات من أهمها انخفاض معدل الدخل، وتكبد الشركات خسائر في التأمين الإلزامي للشركات، بالإضافة إلى مواجهة القطاع ككل إلى آثار الأزمات المالية العالمية وتداعيات الاضطرابات السياسية مع محدودية الهيئات الشرعية المتخصصة والتي يناط بها مسؤولية التأكد بأن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومحدودية الاستثمارات والنوافذ المالية الإسلامية المتاحة لهذه الشركات للاستثمار بها. أما ما يدعو إلى اتخاذ نظرة ايجابية بخصوص نمو صناعة التأمين التكافلي في الأردن هو نمو الاستثمارات الإسلامية خلال الفترة الأخيرة على المستوى المحلي والعالمي خاصة بعد الأزمة المالية 2008 (معتصم، 2019، صفحة 57).

والجدول 4 و 5 يظهران تطور مؤشرات الأداء لشركتي التأمين التكافلي العاملة في الاردن

الجدول رقم 4: تطور مؤشرات التأمين لشركتي التأمين التكافلي العاملة بالأردن لسنة 2019

	إجمالي الاستثمارات	إجمالي الموجودات	المخصصات الفنية	حقوق الملكية	الأقساط المكتتبة في الأردن	التعويضات المدفوعة في الأردن	صافي الربح
التأمين الإسلامية	31912120	93784384	14007539	20527340	24333936	19209504	1805010
الأولى للتأمين	27703559	60736133	15153448	33093487	46365755	30831403	2437531

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنة المالية 2019، وزارة الصناعة والتجارة والتموين– إدارة التأمين–

الجدول رقم 5: تطور مؤشرات الأداء لشركتي التأمين التكافلي العاملة بالأردن لسنة 2017

	معدل الخسارة	هامش الربح	نسبة الاحتفاظ	ROA	ROE	هامش الملاءة	الحصة السوقية
التأمين الإسلامية	81.1%	0.4%	68.3%	4.5%	8.8	281%	4.0%
الأولى للتأمين	87.7	0.5%	44.8 %	4.0%	7.4%	254%	7.5%

المصدر: نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنة المالية 2017، وزارة الصناعة والتجارة والتموين– إدارة التأمين–

وتستحوذ شركتي التكافل العاملة في سوق التأمين الأردني على 11.5% من إجمالي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط (4% لشركة التأمين الإسلامية و7.5% للشركة الأولى للتأمين)، وعلى 10.6% من إجمالي الأقساط المكتتبة/ البحري (4.4% لشركة التأمين الإسلامية و6.2% للشركة الأولى للتأمين)، وعلى 11.5% من إجمالي الأقساط المكتتبة /الطبي (3.4% لشركة التأمين الإسلامية و 8.1% للشركة الأولى للتأمين)، وعلى 20.4% من إجمالي الأقساط المكتتبة /التأمينات العامة الأخرى (6% لشركة التأمين الإسلامية و 14.4% للشركة الأولى للتأمين). وعلى 9.5% من إجمالي الأقساط المكتتبة /أعمال التأمين على الحياة (6.7% لشركة التأمين الإسلامية و2.8% للشركة الأولى للتأمين).

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة من أهم عناصر نجاح الأعمال والشركات وتطوير أدائها في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء الممارسات الإدارية من خلال تحديد القواعد اللازمة والمسؤوليات والواجبات للقائمين على الشركات لتحسين بيئة الأعمال وبالأخص تعزيز الإفصاح والشفافية وتطوير آليات إدارة المخاطر وتجنب تعارض المصالح بين مختلف الأطراف بالشركة، وفي هذا الصدد أصدرت هيئة التأمين تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 لتكون قواعد الحوكمة بموجب هذه التعليمات ملزمة بعد أن كان دليل الحوكمة السابق الصادر عن الهيئة العام 2009 لا يلزم الشركات بتطبيق معظم قواعده وإنما للاسترشاد بها فقط، وذلك بهدف التدرج في الزاميتها ومنح الشركات وقتا كافيا للتكيف مع مبادئ الحوكمة وتعزيز الوعي بها للوصول إلى الالتزام الكامل بها.

ولخصوصية أعمال شركات التأمين التكافلي وضعت الجهات الرقابية عليها ضوابط خاصة تراعي خصوصيتها حرصا على أن تدار بأعلى درجات التحوط والتحفظ. عن طريق جملة من الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. ولتطوير هذا الجانب من الأعمال تعمل إدارة التأمين على استحداث تعليمات جديدة لتعزيز مبادئ الحوكمة الخاصة بشركات التأمين والتي تراعي خصوصية شركات التأمين التكافلي والأعمال الفنية التي تقوم بها حيث تتضمن مجموعة من الضوابط أهمها فصل الإدارة عن الملكية وما يتعلق بالأمور الفنية لأعمال شركات التأمين كاستحداث قسم أو لجان لدى شركات التأمين لمراجعة إجراءات عمل الشركة كدفع التعويضات.

وتجدر الإشارة إلى انه وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي فقد تقدم تصنيف مرتبة الأردن ضمن محور حماية المستثمرين الأقلية في التقرير إلى المركز 165 في تقرير ممارسة الأعمال 2017 إلى المركز، ليصعد بذلك 19 مركزا عن العام 2017، الأمر الذي لعب دورا مهما في تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري في السوق المالي. وقد لعبت الحوكمة دورا مهما وكان لها الانعكاس الايجابي على إدارة الشركات بصفة عامة وشركات التأمين التكافلي بصفة خاصة وتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز ثقة المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية أكثر استقرارا وزيادة المصداقية والشفافية، والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة تلك الشركات وتحقيق الحماية للمساهمين كافة.

6. تجربة صناعة التأمين التكافلي في الجزائر (شركة سلامة للتأمينات)

تعتبر حالة الجزائر تجربة قصيرة وغير متنوعة في العمل بالتأمين التكافلي وتقتصر على قيام شركة "إياك"* السعودية من خلال شركة سلامة للتأمين الجزائر، وترجع دوافع اعتماد التأمين التكافلي في الجزائر إلى الأسباب التالية (فيصل و خويلد عفاف، 2012، صفحة 11):

- وجود فئة كبيرة من المجتمع تتحرج من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع الحاجة للتأمين؛
- حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطية تأمينية على أساس التأمين الإسلامي؛
- يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي وكذلك لحالات الشيخوخة والعلاج والتعليم وغيرها؛
- يعد التأمين التكافلي وبخاصة الذي يغطي الأخطار الشخصية موردا لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادي على المدى الطويل.

هذا ومن خلال تتبع مسار الإصلاحات المطبقة على قطاع التأمين يتضح أن هناك ما يعرف بصناديق التأمين التعاونية، والتي كانت نتيجة للقرارات التالية (براحلية، 2011، صفحة 07) :

- القرار الممضي بتاريخ 1964/06/17 والمتضمن حل مجلس الصندوق المركزي لتجديد التأمينات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق؛
- القرار الممضي بتاريخ 1964/12/29 والمتضمن الترخيص لتعاونية التأمين الجزائرية الخاصة بعمال التربية والثقافة بإجراء بعض عمليات التأمين.

وقد قامت الجزائر بالمصادقة على ما يعرف بالاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69-144 الممضى بتاريخ 1996/04/23. وتم سنة 2009 إصدار ما يمكن اعتباره قانوناً عاماً يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني، والمترجم أساسا في المرسوم التنفيذي رقم 09-13 الصادر بتاريخ 2009/01/11 (التنفيذي و المرسوم التنفيذي رقم 09-13)، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 95-07 المعدل والمتمم بالقانون 06-06 والذي سمح بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، وقد تضمن هذا المرسوم أربعة مواد وملحقاً يمثّل قانوناً نموذجياً للشركات ذات الشكل التعاضدي متكون من خمسة وثلاثين مادة مقسمة على أربعة فصول، وبالنظر لأحكام هذا المرسوم فإنه يسمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط الربحية.

إلا أن التنظيم القانوني لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر لا زال يحتاج لجهود كبيرة من أجل تنمية هذه الصناعة، فإصدار مجرد مرسوم تنفيذي يعتبر غير كافٍ، حيث يجب إصدار جملة من التشريعات والقوانين التي تعمل على بيان وتوضيح معنى نشاط التأمين التكافلي وأسس العمل به وفق القانون الجزائري، ومنح تسهيلات من أجل إنشاء شركات تأمين تكافلي في الجزائر.

وقد اعتمدت شركة سلامة لتأمينات بالجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 2006/07/02 عن وزارة المالية وبذلك فهي استحوذت شركة البركة والآمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 2000/03/26، والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة، وتوفر حاليا خدمات متنوعة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 261 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و(06) مديريات جهوية*، إلا أنها تنفرد بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التامين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين التكافلي الإسلامي.

وتتكون محفظة زبائن الشركة من 317 ألف متعاقد يتنوعون مابين أفراد، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومجمعات صناعية، وتشير البيانات إلى أن شركة سلامة حققت نموا سنويا متواصلا في رقم أعمالها حيث سجلت الشركة رقم أعمال تجاوز 3277 مليون

دينار سنة 2012، وبلغت الاستثمارات التي حققتها الشركة على مستوى البنوك الإسلامية أو في المجال العقاري 27.1 مليار دينار (قندوز، 2016، ص 139). وقد احتلت شركة سلامة المركز 140 سنة 2017 من بين 384 شركة تأمين عربية.

وتتمثل حصة شركة سلامة في سوق التامين الجزائري بـ 3% من حصة القطاع الخاص المقدرة بـ 20%، ويستحوذ القطاع العام للتامين على حصة 80% بالمائة من حصة السوق، وتستخدم شركة سلامة ثلاث نماذج في تنفيذ أعمالها ويتعلق الأمر بقيام الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عملية التامين ثم تقوم باستثمار الأقساط في مقابل اجر معلوم (نموذج الوكالة)، أو القيام باتفاق الاستثمار بين طرف يقدم رأس المال والطرف الثاني يقدم الجهد في إطار ما يسمى بالمضاربة على أن يتم اقتسام الربح بينهما (نموذج المضاربة)، بالإضافة إلى نموذج آخر أين تقوم الشركة نسبة معينة من الاشتراكات في مقابل إدارتها للتامين مقابل نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات علي اعتبار أن الشركة هي المضارب (النموذج المختلط).

1.6 استعراض تطور المؤشرات المالية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

سجلت شركة سلامة للتأمينات كشركة خاصة نموا ايجابيا ومتواصلا في رقم أعمالها منذ تأسيسها وذلك مقارنة بباقي شركات التامين الخاصة العاملة في سوق التأمين الجزائري في ظل استحواذ شركات التأمين العمومية على النسبة الكبرى من الحصة السوقية.

الجدول 6: تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات للفترة (2010-2018) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	2540	2797	3277	4015	4491	4707	5019	4787	5100
نسبة التطور%	2	10.19	18	22	12	4.8	6	4-	6.5

Source : Ministére des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2012-2018, présente par la direction des assurances, Alger, 2018.

من خلال معطيات الجدول رقم 6 يتضح أن نشاط الشركة عرف تطورا ملحوظا من سنة 2010 إلى سنة 2018، حيث سجلت الشركة سنة 2006 رقم أعمال يقدر ب 1055 مليون دج ليصل إلى 2540 مليون دج خلال سنة 2010، بينما سجلت 5100 مليون دج سنة 2018 بالرغم من الانخفاض المسجل سنة 2017 أين سجلت 4787 مليون دج بانخفاض بنسبة 4%. وبالرغم من هذا التطور المحقق إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا نظرا لغياب الثقافة التأمينية والتكافلية بالأساس في المجتمع.

وبخصوص تطور حجم استثمارات الشركة المالية وفي الأوراق المالية الحكومية وهامش التأمين فيمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول 7: تطور مؤشرات الأداء لشركة سلامة للفترة (2010-2017) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمارات	2436	1883	2139	2583	2990	3805	4330	5215
نسبة النمو	170%	-23%	14%	21%	16%	27%	14%	20%
الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية	942	1140	1040	1360	1536	2070	2239	2569
نسبة النمو	112%	21%	-9%	31%	13%	35%	8%	15%
تطور النفقات الخاصة	265	314	328	350	362	398	426	412
هامش التأمين	1099	1065	1212	1462	1956	1378	1656	1762

Source :)Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie 2010-2017

من خلال الجدول رقم 7 يتضح أن الشركة حققت أرقام ايجابية في حجم الاستثمارات حيث وصلت إلى 5215 مليون دج سنة 2017 في حين لم تتجاوز 901 مليون دج سنة 2009، والأمر ذاته بالنسبة لحجم الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية التي ارتفعت من 284 مليون دج سنة 2006 إلى 2569 مليون دج سنة 2017، إلا أن نمو حجم الاستثمار في مجال قيم الدولة كان اقل من باقي الاستثمارات وهو ما يدعم سياسة الشركة في الالتزام بالاستثمار في القنوات التي تتماشى وخصوصية عمل الشركة، كما ارتفع بذلك هامش التأمين من 393 مليون دج سنة 2006 إلى 1065 مليون دج سنة 2011، ليتجاوز 1762 سنة 2017.

كما سجل معدل العائد على الأموال الخاصة ROE (معدل العائد على حقوق الملكية) سجل مستويات متباينة مابين 6% و19% إلا أنها تبقى في الحدود المقبولة باستثناء سنة 2008، بنسبة مساهمة في ناتج قطاع التأمين بـ 3.7%

أما بخصوص تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة المالية للشركة فيمكن إيجازها في الجدول رقم 8 والشكل رقم:

الجدول 8: تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة لشركة سلامة للفترة (2010-2017) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
هامش الملاءة	2208	2230	2244	2298	2538	2646	2733	2941
نسبة التطور	203%	1%	1%	2%	5%	4%	3%	8%
الحصة السوقية	3.2%	3.2%	3.3%	3.5%	3.5%	3.6%	%3.8	%3.5

Source :)Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie 2010-2017

الشكل رقم 7: تطور هامش الملاءة لشركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)

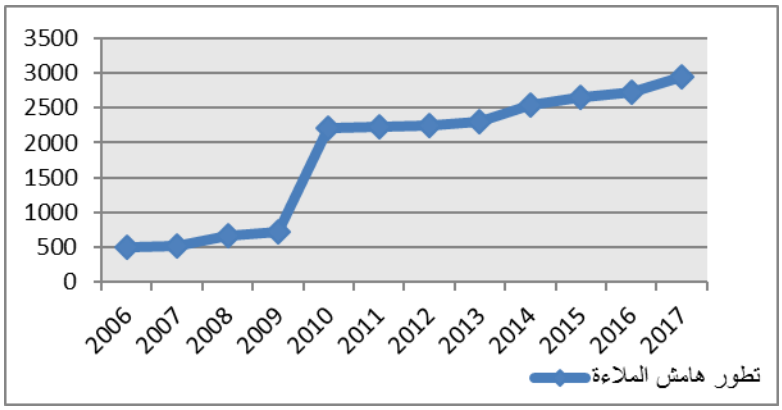

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد معطيات الجدول رقم 9

وتجدر الإشارة إلى أن تطور هامش الملاءة يرجع إلى تحسن حجم الأقساط المكتتبة مع الحرص على استثمار التوظيفات المالية مع تجنب كل ماله علاقة بسعر الفائدة من خلال توظيف الالتزامات المقننة في شكل ودائع لدى بنك البركة واستثمار جزء آخر في العقارات. إلا أن المشكل المطروح بالنسبة لاستثمارات شركة سلامة هو إلزامية توظيف جزء كبير من الالتزامات المقننة في شكل أصول مالية اقل مخاطرة وأكثر سيولة وهي سندات الخزينة، وهو ما يقع الجزء الأكبر منه على عاتق لجنة الاستثمار وكيفية تسييرها للأموال والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة سلامة للتأمينات.

ويرجع الفضل في الأرقام الايجابية المسجلة على مستوى شركة سلامة للتأمينات الجزائر إلى حرص إدارة الشركة على الالتزام القانوني بكافة التعليمات اللازمة للقيام بنشاطها، حيث قامت الشركة بعداد دليل لحوكمة الشركة يتضمن هذا الدليل كافة المسائل والإجراءات التنظيمية المتعلقة بمجلس الإدارة وتنظيمه وتواتر اجتماعاته وكذلك تحديد اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد صلاحيات كل لجنة، وهو ما يجسد الامتثال لقانون 95-07 المتعلق بالتأمينات والقانون 06-04 المعدل والمتمم، إلى جانب خضوع الشركة إلى مجموعة من الجهات الرقابية والإشرافية كالمجلس الوطني للتأمينات، وزارة المالية، الهيئة المركزية للمخاطر،

لجنة الإشراف على التأمينات، صندوق ضمان المؤمن لهم، مما يشكل قيودا وضغطا إضافيا على الشركة للحرص منها على التأكد من سلامة وقانونية أعمالها، كما أن وجود هيئة الرقابة الشرعية يلزم الشركة بتطبيق عقد التأمين التكافلي الذي يعتبر الصفة المميزة لطبيعة الخدمات المقدمة من طرف الشركة مقارنة ببقية الشركات العاملة في سوق التأمين الجزائري.

7. خاتمة:

أفرزت الدراسات واجتهادات الدول العربية والإسلامية في الآونة الأخيرة نوعا جديدا من التامين يتماشى مع المتطلبات الشرعية أطلق عليه مصطلح التأمين التكافلي أو الإسلامي حيث يختلف عن التأمين التقليدي الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن العقد التأميني كالغرر والمقامرة وذلك لوجود بنود غير واضحة ووجود فوائد في الأنشطة الاستثمارية حيث يوفر التأمين التكافلي طريقة بديلة للتأمين التقليدي، وتنطلق مقومات التأمين الإسلامي من الحاجة الفعلية إليه مستقبلا نتيجة للنمو المسجل في الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى العولمة المالية المستمرة الذي نتج عنه توجه العديد من الشركات العالمية إلى تبني واحتضان الصناعة التأمينية الإسلامية، بالموازاة مع ذلك البعد الشرعي الذي يحرك ضمائر المسلمين ويجعلهم يهتمون بالبديل الشرعي للتامين التقليدي.

وبدراسة الأرقام سالفة الذكر يظهر جليا أن صناعة التأمين التكافلي بدأت في ترسيخ مفهومها وساعدت على قيام شركات إعادة التأمين التكافلي وذلك لاستكمال نظام التأمين التكافلي بمختلف مؤسساته ومنتجاته، إلا أنه على الرغم من تنوع منتجات التكافل، فإنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإبداع والابتكار بما يلبي تطلعات الأسواق العالمية، مع التركيز على تبني أنظمة حوكمة جيدة توفر لها الحماية من المخاطر، وكذلك الشفافية والابتعاد عن المحظورات بغية تعزيز مكونات الثقة.

❖ توصيات الدراسة:

- ضرورة تنمية صناعة التأمين التكافلي عن طريق تعزيز الجانب القانوني المنظم لها من خلال تفعيل دور الرقابة الشرعية؛
- ضرورة تطبيق اليات الحوكمة بشركات التأمين التكافلي لتطوير أدائها؛
- العمل على زيادة أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي وذلك لزيادة الاستثمارات طويلة الأجل؛
- بناء منظمات لتنظيم العمل في سوق التأمين التكافلي وتفعيل دور اتحاد شركات التأمين الاسلامية.

❖ قائمة المراجع:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/. (s.d.).

Ministère des Finances, A. d.-2. (s.d.).

Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie (2006-2017). (s.d.).

أسامة, ع .(2014) .أثر اليات توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين شركة التكافل ماليزيا والشركة الاولى للتأمين بالاردن 2008-2013 .رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف.

التنفيذي, ا & .,المرسوم التنفيذي رقم 09-13, ا. ا.-1 .11 .(s.d.). .الصادر في 2009/01/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03 الصادر بتاريخ 2009/01/14.

ايمان, ه & .,مقيمح, ص .(2019) .واقع وافاق التأمين التكافلي في الجزائر -محاكاة تجارب عالمية .*03(02)* .-مجلة العلوم الادارية والمالية.

براحلية, ب. ا ,2011) .فيفري 25-26 : .(التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 09-13 بين التجاري والتعاوني، .بحث مقدم للملتقى الدول حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية, جامعة سطيف.

جهاد, ب .(2015) .واقع ومعوقات افاق تطوير صناعة التأمين التكافلي- مع الاشارة الى حالة الجزائر .*(4)* .-مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات.

حجيلة, ق .(2015) .انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر .*(18)* .مجلة معارف.

ذهبية, م & .,فروخي , خ .(2015) .طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا .*01(12)* .-مجلة الاقتصاد الجديد.

فيصل, ب & .,خويلد عفاف, 2012) .أفريل 3-4 .(التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والآفاق .الملتقة الدولي السابع حو الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير-تجارب دول- جامعة الشلف.

معتصم, ا .(2019) .التأمين التكافلي غي الأردن .*(81)* .مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية.

معمر, ح .(2011/2012) .نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق-دراسة بعض التجارب الدولية .-رسالة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.